Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

29 Août 2011
29 غشت 2011

رسالة الأمة

اليزمي يخرق واجب التحفظ

●■ رسالة الأمة

الذي نعلمه ممن يتولون مناصب حساسة في الدولة، أو ممن أسندت إليهم مهمات ومسؤوليات في غاية الخطورة والحساسية، أن يكون لديهم قدر من احترام هذه المسؤوليات، وتقدير الأدوار المسندة إليهم خصوصا إذا كانت هذه الأدوار والمهمات ترتبط بمصالح الأمة، وتسعى إلى توفير فضاء سليم للاختلاف وتامين النقاش العمومي من الانزلاقات غير المحمودة، وتحصيل توافق أو إجماع حول ثوابت ومشتركات، تهون معها المواقف الشخصية والآراء الخاصة للحكماء المسندة إليهم مهام تحصيل التوافق وبناء أرضيته، وتغليب الغالب والأصول على ما سواهما من الفروع، وأن يكون لديهم تحفظ شديد على المساس بالثقة في كفاءاتهم ونزاهتهم في تدبير الاختلاف وعدم الميل إلى الأهواء والحسابات الشخصية الضيقة مع سائر الفرقاء الذين رضوا بتحكيمهم وتوسموا خيرا في تعيينهم لا ليمثلوا رأيا معزولا وإنما ليمثلوا ميزان العدل والإنصاف ومرجعية التحكيم والاستشارة...

ذلك ما لم يتمثله السيد إدريس اليزمي عضو اللجنة المكلفة بمراجعة الدستور، إذ يدلي من منبر أوروبي أثناء لقاء عقده حزب الخضر بفرنسا في الأسبوع الفارط بتصريحات حول الدستور الجديد، مست بخصوصيات سير جلسات وضع دستور للأمة، وليس دستورا لفئة أو طائفة أو جماعة، فقد كشف الرجل عن أن لجنة وضع الدستور وصياغته كانت قد ضمنت مشروعه الأول بنودا تتعلق بالإقرار بحرية العقيدة، قبل أن تتراجع عنها بعد ما أسماه ب « هجوم الإسلاميين على أعضاء اللجنة » و « صمت الحداثيين وضعفهم » وتغليب موازين « ليست في صالح الحداثيين » وزاد على هذا التصريح ببيان موقفه الشخصي القاضي بتسوية الذكور والإناث في الإرث خلافا لما هو عليه إجماع المغاربة، ولما دلت عليه نصوص الشريعة والقوانين المعمول بها، وكذا دفاعه عن زواج المسلمة بغير المسلم خلافا للمعمول به في الأحوال الشخصية الإسلامية بالمغرب.

من حق السيد اليزمي أن يكون له رأي مخالف، وأن يقف مع دليله في ذلك وإن لم يقتنع به غيره، ومجالات نقاش هذا الرأي مفتوحة في بلادنا، ولا يحجر على أحد أن يكون فيها تابعا ومكرها للنزول على رأي آخر لا يراه ولا يوافق مزاجه أو مذهبه أو اجتهاده، لكن أن يحتل السيد اليزمي منصبا تحكيميا واستشاريا، فإن ذلك يفرض عليه التجرد من أحكامه الشخصية، بمقتضى كونه يشرع للأمة لا لنفسه وحظوظ فئته أو جماعته، ويفرض عليه التخلي في وضعه عن استغلال الثقة في كفاءته وقدرته على الاندماج في عمل جماعي تشاركي، لتمرير حساسياته الخاصة واختياراته التي لا تتقاسمها معه فئات عريضة من الشعب المغربي، فمجال طرح هذه الاختيارات الخاصة، ليس هو لجن التحكيم والاستشارة من مثل لجنة وضع دستور للبلاد تنطلق أول ما تنطلق من الأصول المشتركة ومن ما يشكل جوهر الثوابت و الإجماع الوطني المعبر عنها في الخطاب الملكي السامي لتاسع مارس الفارط سواء في الحفاظ على الثوابت والمشتركات أو في تدبير الإصلاح والتغيير وفق المطالب المتفق عليها،

لو كان السيد اليزمي يعبر عن هذا الموقف الخاص خارج مسؤولياته ومهماته لما كان لأحد أن يناقشه في قناعاته، والحال أن المنصب والمسؤولية يطوقانه بأمانة التجرد والتنزه عن الأغراض والمواقف الشخصية، من أجل الصالح العام الذي يشرع له.

ثم إن السيد اليزمي وهو يضع نفسه داخل لجنة تعديل الدستور بل يضع اللجنة كلها في موقف مواجهة أغلبية الأمة، ولا نقول الإسلاميين وحدهم، التي تتمسك بما تعتبره ثوابت الدين، يسيء إلى اللجنة، وفيها من لا يوافقه الرأي بشأن ما دعاه « بحرية المعتقد » وبغيره من مواقف وآراء حول الإرث وزواج المسلمة بغير المسلم، وكان الواجب أن يعزل رأيه عن أي إرادة فرضه في الدستور أو الدفع به إلى مواجهة فئات من الأمة به في مجال يراد له أن يكون محط إجماع وتوحيد وتوافق.

ثم إن تقسيم الأمة إلى إسلاميين يرفضون تغيير أوضاع الإرث وحرية المعتقد وغيرها من الأحوال الشخصية، وإلى حداثيين يدافعون عن التغيير، فيه تضليل وتلبيس وخلط، صور به السيد اليزمي أمام الأوربيين وكان التشريع للدستور الجديد قد انتهى إلى فشل مشروع التحديث والحداثة لصالح الجمود والتجميد والأصولية، وهذا عين التشكيك في كل ما قيل عن الدستور من تشكيله لثورة في تدبير التعاقدات الوطنية على أصول المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي والتنموي.

لقد صوت الشعب المغربي تصويتا إيجابيا على الدستور الجديد، الذي أقر بكرامتهم وحرياتهم وحقوقهم، وقد شرف السيد اليزمي رفقة أعضاء لجنة تعديل الدستور بما حافظ عليه من الثوابت وما انتهت إليه الحكمة بتغليب الرأي الغالب والمصلحة العامة على المصالح الضيقة الشخصية والمعزولة، وليس له بعد أن انتهت اللجنة إلى ما انتهت إليه وقدمت مشروعها النهائي وعرضه جلالة الملك على التصويت الشعبي وحظي بالإجماع والموافقة عليه، أن يعيدنا إلى دائرة التأسف والأسى لأن رأيا له أو رأيا لجماعة ما لم يتم فرضه ولا الدفاع عنه حتى تضمه بنود الدستور الجديد، إذ لم يكن إلى ذلك سبيل ولم يكن ممكنا لدستور من المغاربة وإلى المغاربة أن يكون هكذا وأن يحظى بمثل الإجماع الذي حظي به، ولو تتبعنا شواذ الآراء وما خرج منها عن الثوابت والأصول والإجماع مع علاتها وتناقضها وتضاربها، لنضمنها دستور الجميع لما أمكننا أن نضع دستورا ولا أن يحظى بأدنى موافقة واستحسان. إنها الحقيقة التي لمسها السيد اليزمي وهو يشتغل في لجنة مراجعة الدستور بخلفياته الفكرية الخاصة من جهة، وبالخلفية التحكيمية الوطنية التي فوضت له ولأعضاء اللجنة صلاحية النظر في كل الآراء والمواقف والمطالب والمذكرات التي تقدم بها أصحابها، فلم يكن بد من انتصار المقاربة التشاركية على المقاربة الاستبدادية والإقصائية، فخرج الدستور على شاكلتها لا على شاكلة رأي طائفة أو فرد، وكسب ما كسبه من تاييد وموافقة ومصادقة، وسكنت النفوس واطمانت، وتوفر مناخ آخر وهواء جديد للعمل والإصلاح، فلم التأسف والتنقيص من قيمة عمل حكيم ونهج سليم واختيار موفق، إن ما مالت إليه اللجنة وفيها السيد اليزمي من اختيارات دستورية، ليس بضغط من الإسلاميين كما توهم، وإنما هو بقوة الحقيقة التي لا تضع المغرب في مواجهة هويته والتنكر لثوابته، وما جاء به من حديث حول حرية المعتقد ليس إلا تفصيلا صغيرا على باقي التفاصيل الأخرى للثوابت والمقدسات والاختيارات التي لا ينظر إليها بعض المخالفين بعين الارتياح، والتي تصوروا أن من السهولة بمكان تغييرها وسلخ دستور المغاربة عنها.

Revue de ... e l'Homme

الشبيبة الإسلامية تنفي أن يكون رشيد شرايبي من أعضائها

نورالدين لشهب

2011-08-29 03:28

الصورة: رشيد الشرايبي الثاني من اليسار (عدسة: آيس بريس)

نفى تنظيم الشبيبة الإسلامية، ما نشرته بعض الصحف الوطنية، وكذا تأكيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كون رشيد شرايبي الذي عاد للمغرب مؤخرا مستفيدا من عفو صدر عنه سنة 1994، أن يكون أحد أعضائها، بعدما فضل البقاء في فرنسا اختياريا منذ ذلك العهد.

واستغرب بيان الشبيبة الاسلامية، والذي توصلت "هسبريس" بنسخة منه، ما سماه بـ"ضجيج إعلامي ومعلومات مزيفة نسب بعضها إلى ما دعي مصدرا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي نربأ به أن يكون هو مصدر هذه المعلومات الكاذبة."

ونفى بيان الشبيبة الإسلامية أن يكون رشيدي شرايبي عضوا في الشبيبة الإسلامية بل "هو في الحقيقة كان ينتمي إلى منظمة " الثورة الإسلامية "التابعة للحرس الثوري الإيراني التي رأسها الراحل خالد الشرقاوي وآخرون سخرهم النظام الإيراني لضرب الشبيبة الإسلامية فأصدروا عدة بيانات تهاجم الشيخ عبد الكريم مطيع لكونه وقف سدا في وجه الاختراق الإيراني للتيار الإسلامي المغربي."

كما تؤكد الشبيبة الإسلامية أن رشيد شرايبي لم يسبق أن كان عضوا في الشبيبة في أي فترة من فترات حياته سواء في المغرب أو في المهجر.

"وليس هذا نقصا فيه ولكنه تقرير واقع، ولئن تضررت مصداقية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالطعنة التي أصابت في الظهر باعتقال الدكتور حسن بكير الأمين العام للحركة الإسلامية المغربية في اسبانيا أثناء التفاوض معه، فإن للمجلس حق ترميم هذه المصداقية ولكن بأساليب ترفع الثقة به لا بما تفبركه بعض الصحف، والخط المستقيم أقرب الطرق للإصلاح" يقول البيان.

وأضاف، البيان ذاته، مستنكرا ما سماه "بالخبر الكاذب" "أن جميع المشاكل التي تعترض الأجهزة والمؤسسات المغربية تعالج بالكذب ومحاولة الاستغفال أو محاولة الطعن في الظهر. "

كما أكد البيان أن الاتصال الوحيد بالحركة الإسلامية وشبيبتها هو الذي تم بواسطة الصبار وبودرقة، مع الدكتور حسن بكير بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني، "هذا الاتصال الذي توج مع الأسف باعتقال الأخ حسن ومحاولة تسليمه إلى المغرب" يضيف البيان.

وكشفت الشبيبة بأن محاولات الاتصال مع المجلس الوطني لحقوق الانسان باءت بالفشل عندما حاول الدكتور حسن بكير الاتصال بالصبار فلم يجبه ثم اتصل ببودرقة فأخبره بأن جهة نافذة أمرت مكتبهم برفع اليد عن قضية الشبيبة الإسلامية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
وأسطورة عودة أعضاء الشبيبة الإسلامية المغربية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

نشرت بعض الصحف المغربية خبرا عن عودة السيد رشيد الشرايبي إلى المغرب مستفيدا من عفو صدر عنه سنة 1994، بعد أن كان قد فضل البقاء اختياريا في فرنسا، ونحن نهنئه على عودته إلى أرض الوطن ونبارك له ذلك.

لكننا نعجب لما رافق عودته من ضجيج إعلامي ومعلومات مزيفة نسب بعضها إلى ما دعي مصدرا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي نربأ به أن يكون هو مصدر هذه المعلومات الكاذبة، من ذلك:

1 – نسبة السيد رشيد الشرايبي إلى الشبيبة الإسلامية، وهو في الحقيقة كان ينتمي إلى منظمة " الثورة الإسلامية" التابعة للحرس الثوري الإيراني التي رأسها المرحوم خالد الشرقاوي وآخرون سخرهم النظام الإيراني لضرب الشبيبة الإسلامية فأصدروا عدة بيانات تهاجم فضيلة الشيخ عبد الكريم مطيع لكونه وقف سدا في وجه الاختراق الإيراني للتيار الإسلامي المغربي.

2 – السيد الشرايبي رشيد لم يسبق أن كان عضوا في الشبيبة في أي فترة من فترات حياته سواء في المغرب أو في المهجر، وليس هذا نقصا فيه ولكنه تقرير واقع، ولئن تضررت مصداقية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالطعنة التي أصابت في الظهر باعتقال الدكتور حسن بكير الأمين العام للحركة الإسلامية المغربية في اسبانيا أثناء التفاوض معه، فإن للمجلس حق ترميم هذه المصداقية ولكن بأساليب ترفع الثقة به لا بما تفبركه بعض الصحف، والخط المستقيم أقرب الطرق للإصلاح.

3 – نلاحظ أن جميع المشاكل التي تعترض الأجهزة والمؤسسات المغربية تعالج بالكذب ومحاولة الاستغفال أو محاولة الطعن في الظهر، ونرجو من إخواننا في هذه المؤسسات والأجهزة أن يحاولوا محو هذه الصورة التي ركّبوها لأنفسهم فأفقدتهم المصداقية، مع ذوي النوايا الصادقة. علما بأن الاتصال الوحيد بالحركة الإسلامية وشبيبتها هو الذي تم بواسطة السيدين الصبار وبودرقة، مع الدكتور حسن بكير بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني، وهو

القناة الرسمية الوحيدة لحركتنا في هذه القضية، هذا الاتصال الذي توج مع الأسف باعتقال الأخ حسن ومحاولة تسليمه إلى المغرب.

4 – وفي كل الأحوال ورغم طعنة الظهر التي وجهت لنا، فقد عملنا على تجاوزها، وحاول الدكتور حسن بكير الاتصال بالسيد الصبار فلم يجبه ثم اتصل بالسيد بودرقة فأخبره بأن جهة نافذة أمرت مكتبهم برفع اليد عن قضية الشبيبة الإسلامية، لذلك يعد كل حديث عن الموضوع غير ذي فائدة ما لم يتغير أسلوب معالجته.

ركة الإسلامية المغربية
ل الرسمي/ د. محسن بناصر

Revue de Presse du Conseil National